

كمبالا

31 أيار/مايو – 11 حزيران/يونيه 2010

إعلان كمبالا

نحن، الممثلون على مستوى رفيع للدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المجتمعون في كمبالا، أوغندا، في المؤتمر الاستعراضي الأول لهذا النظام الأساسي، المعقود في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 11 حزيران/يونيه 2010،

إننا نسترشد بروح التعاون والتضامن المتجددة، والالتزام الصارم بمكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي، وضمان الاحترام الدائم للعدالة الجنائية الدولية وتعزيزها،

وإننا نشير إلى أهداف وغايات نظام روما الأساسي ونسلم بالمهمة والدور النبيلين للمحكمة الجنائية الدولية في نظام متعدد الأطراف يهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون، وتعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان، وتحقيق السلام الدائم، وفقا للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإننا نضع في اعتبارنا أن العديد من الأطفال والنساء والرجال لا يزالون، على الرغم من التقدم المحرز في تحقيق أهداف وغايات النظام الأساسي ومهمة المحكمة، ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها تهز ضمير الإنسانية بقوة،

وإننا نشير إلى الأهمية التاريخية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية وبداية عملها كهيئة قضائية مستقلة ودائمة مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية،

وإننا نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الدول الأطراف لتعزيز الولايات القضائية الجنائية الوطنية وفقا لنظام روما الأساسي،

وإننا نعرب عن تقديرنا للمساعدة القيمة التي يقدمها المجتمع المدني من أجل تقدم المحكمة الجنائية الدولية،

واقترناعاً منا بأنه لا سلام دائم بدون عدالة وأن السلام والعدالة بالتالي متطلبين متكاملين،

واقترنا أيضاً بأن العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب غير قابلين للتجزئة، وينبغي أن يظلا كذلك، وبأن في هذا الصدد الانضمام العالمي إلى النظام الأساسي أمر ضروري؛

وإذ نؤكد على أهمية التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية،

وإذ توحدنا الروابط المشتركة لشعوبنا وثقافتنا التي تشكل معاً تراثاً مشتركاً،

سويًا بصفة رسمية:

1- نؤكد من جديد التزامنا بنظام روما الأساسي وبتنفيذه تنفيذاً كاملاً، فضلاً عن التزامنا بعالمية وسلامة هذا النظام؛

2- نكرر تصميمنا على وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي من العقاب، مع الاحترام الكامل لمعايير المحاكمة العادلة الدولية، والإسهام بالتالي في منع الجرائم التي تهدد السلم والأمن والرفاه في العالم؛

3- نؤكد أن العدالة لبنة أساسية لبناء السلام الدائم؛

4- نعرب عن عزمنا مواصلة وتعزيز جهودنا الرامية إلى تعزيز حقوق الضحايا في إطار نظام روما الأساسي، بما في ذلك حقهم في المشاركة في الإجراءات القضائية والمطالبة بالتعويض، وإلى حماية الضحايا والمجتمعات المتأثرة؛

5- نعتزم مواصلة وتعزيز تنفيذ النظام الأساسي بصورة فعالة على الصعيد المحلي من أجل تعزيز قدرة الولايات القضائية الجنائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي أخطر الجرائم التي تثير القلق الدولي وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً للمحاكمة العادلة، عملاً بمبدأ التكامل؛

6- نعرب عن التزامنا الصارم بالعمل الجاد خلال المؤتمر الاستعراضي من أجل التوصل إلى نتائج مرضية بشأن التعديلات المقترحة الواردة في القرار ICC-ASP/8/Rvs.6 مع مراعاة الرسالة التي يناط بالمحكمة الجنائية الدولية أن تؤد بها للمجتمع الدولي؛

7- نعتزم أيضاً مواصلة وتعزيز جهودنا الرامية إلى ضمان التعاون الكامل مع المحكمة وفقاً للنظام الأساسي، لاسيما في مجالات تنفيذ القوانين، وإنفاذ قرارات المحكمة، وتنفيذ أوامر القبض، وإبرام الاتفاقات، وحماية الشهود، ونعرب عن دعمنا السياسي والدبلوماسي للمحكمة؛

8- نعرب عن تقديرنا للمحكمة التي تعمل الآن بطاقتها الكاملة بوصفها هيئة قضائية وفقاً لنظام روما الأساسي؛

9- نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة للتعاون الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى المحكمة الجنائية الدولية؛

10- نرحب بحقيقة أن 111 دولة من جميع المناطق في العالم أصبحت الآن أطرافاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وندعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في النظام الأساسي إلى أن تصبح أطرافاً فيه في أقرب وقت ممكن، ونكرر التزامنا بتعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً بأسلوب استباقي؛

11- نسلم بالتعهدات المقدمة من دول أطراف في النظام الأساسي ودول غير أطراف فيه ومن منظمات أخرى لتعزيز أهداف وغايات نظام روما الأساسي؛

12- نقرر الاحتفال اعتباراً من الآن بيوم 17 تموز/يوليه، اليوم الذي اعتمد فيه نظام روما الأساسي في عام 1998، بوصفه يوماً للعدالة الجنائية الدولية.